حتى يفيض ولم تغتسل الا واحدة
واعتقد ذلك دينا فهو مستحب
مخالف للشريعة متروح للتعزير
الذي يرفعه وامثاله ممن ان
يسرعوا في الذي عالم يأذن
به الله ويعبدوا الله
باعتقاد ذاك فاسد
واعمال غير واجبة ولا مستحبة
الامر الثالث الاقتصاد
في صب الماء فقد ثبت عن
النبي صلى الله عليه انه كان
يغتسل بالصاع ويتوضأ
بالمد والصاع الذي قيل فيه
انه ثمانية ارطال بالعراقي
كما قاله الرويني وغيره وامام اهل
الحجاز وفقيهها واحد بدي
كما مر والشافعي واحمد
وغيرهم ففيه انه خمسة
ارطال وثلث بالعراقي
وحكمة ابي يوسف عن مالك
في ذلك مشهور لما سئله
عن مقدار الصاع فاجابه اهل
المدينة اذا توالصيعانهم
حتى اجمع عندي ثلثي كثير
فلما حضر ابو يوسف
الصاع الذي احتفى ابي
ابيه انه كان يؤدي
الفطر الى رسول الله صلى الله عليه
وقال الاخر حدثني امي عن امها انها كانت تؤدي
صدقة الفطر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
الاخر حدثني امي عن امها انها كانت تؤدي بر يعني صدقة حدثتها الى رسو
ل الله صلى الله عليه وسلم وقال الاخر نحو ذلك وقال الاخر نحو ذلك قال مالك لا
بي يوسف اترى هؤلاء يكذبون قال لا واسه ما يكذب هؤلاء قال مالك انا
حررته هذا بر ظلكم يا اهل العراق فوجدته خمسة ارطال وثلثا فقال ابو يو
سف لمالك فد رجعت الى قولك يا ابا عبد الله ولو اراك رأى صاحبي ما رابك
لرجع كما رجعت فهذا النقل المتواتر عن اهل المدينة بمقدار الصاع والمد وقد
هب طائفة من العلماء كابن قتيبة والقاضي ابي يعلى وجد ابي البركات الى ان
صاع الطعام خمسة ارطال وثلث وصاع الماء ثمانية ارطال واحتجوا بما في
خبر عائشة انها كانت تغتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق والفرق ستة
عشر رطلا بالعراقي والجمهور على ان الصاع والمد في الطعام والماء واحد وهو
اظهر وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا ان مقدار طهور النبي صلى الله
عليه وسلم في الغسل ما يبلغ ثمانية ارطال عراقية الى خمسة وثلث والوضوء ربع ذلك
وهذا بالرطل المصري اقل من ذلك واذا كان كذلك فالذي يكثر صب الماء في غسله
بقنطارا او اكثر كل او اكثر مبتدع مخالف للسنة ومعتد في ذلك عدو
عنه بتركه واما له عن ذلك كسائر المتدينين بالبدع المخالفة للسنة
وهذا كلام في هذه الاحاديث فان قيل انما نفعل نحن هذا لان الماء قد يكون
نجسا او مستعملا بان تكون الانية مثل الطاسة اللاصقة بالارض قد تنجست
بما على الارض من النجاسة ثم غرف بها منها او بان انجب غسل يده في الماء
الماء مستعملا وقطر عليه من عرق سقف الحمام النجس والمحتمل للنجاسة

او غسل

او غسل بعض اهله اخلين اعضاءه فيه وهي نجسة فهذا احتمال كونه نجسا ومستعملا احتياطا لدينا
وذلك ان المحرمات نوعان محرم لوصفه ومحرم لكسبه والمحرم لكسبه كالظلم والربا
الميسر والمحرم لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والاول اشد
تحريما والنوع فيه مشهور ولهذا كان السلف يتحرزون في الاطعمة والثياب
من الشبهات الناشئة من المكاسب الخبيثة واما الثاني فاغا حرم لما فيه من وصف
الخبث وقد اباح الله لنا طعام اهل الكتاب مع امكان الاذكوة الذكاة الشرعية
او سموا عليه غير الله واذا علمنا انهم سموا عليه غير الله حرم ذلك في اصح قولي العلماء وقد
ثبت في الصحيح من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اقوام يأتون باللحم
ولا يذكرون اسم الله عليه ام لا فقال سموا انتم وكلوا واما الماء فهو في نفسه طهور ولكن اذا
لطخته النجاسة وظهرت فيصار مستعملا لاستعمال ذلك الخبيث فانما نهي عن استعمال
لما خالطه الخبيث لا لانه في نفسه خبيث فاذا لم يكن هنا امارة ظاهرة على مخا
لطة الخبيث له كان هذا التقدير والاحتمال مع طيب الماء وعدم التغير فيه من باب
الحرج المرفوع ومن باب الآصار والاغلال المرفوعة عن هذه الامة وقد روي ان عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه توضأ من جرة نصرانية مع قيام هذا الاحتمال ومر عمرو بن
الخطاب رضي الله عنه وصاحب له بميزاب فصب عليه منه ماء فقال صاحب الميزاب يا صا
حب الميزاب ما وذ ظاهر او نجس فقال عمر يا صاحب الميزاب لا تخبر فان هذا ليس
عليه وقد نص على هذه المسئلة الائمة كاحمد وغيره ونصوصهم على انه اذا اسقط عليه ماء
ميزاب ونحوه ولا امارة تدل على نجاسة لم يلزم السؤال بل يكره وان سال فهل يلزم
رد الجواب على وجهين وقد استحب بعض الفقهاء من اصحاب احمد وغيره السوال
وهو ضعيف والوجه الثاني ان نقول هذه الاحتمالات هنا بعيدة وفي غاية
البعد فلا يلتفت اليها والالتفات اليها حرج ليس من الدين وهي وسوسة يأتي بها
الشيطان وذلك ان الطاسات وغيرها من الاوانية التي يدخل بها الناس الحمامات

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)